لعمامرة لـ«الوطن»: القمة العربية في موعدها والشعب الجزائري مع سورية قلباً وقالباً

المقداد: الهم الأساسي لسورية والرئيس الأسد مصلحة الأمة العربية ولا نتعامل بردة فعل

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال مؤتمر صحفي مشترك عقب مباحثاته مع نظيره الجزائري رمطان لعمامرة (تصوير طارق السعدوني)

سيلفا رزوق

أكد وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، أن الهم الأساسي لسورية وللرئيس بشار الأسد، هو مصلحة الأمة العربية وأن سورية لا تتعامل مع أي دولة عربية بردة فعل، وتعتبر أن القضية الحاسمة بالنسبة لها هي تحديد مكانتها ومكانة الأمة العربية في عالم اليوم، حيث لا يمكن في ظل العالم المنقسم إثر التطورات الكبيرة التي يشهدها، أن تبقى الأمة العربية كما هي وأن تتعامل بأدوات وآليات قديمة عفا عليها الزمن، في حين أكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة أن سورية حاضرة بمحيطها العربي والدولي وتحتل مكاناً متميزاً في قلوب الجزائريين وهذه المرحلة من تنسيق العمل المشترك بيننا في غاية الأهمية والإيجابية، مشدداً على أن غياب سورية عن الجامعة العربية يضر بالعمل العربي المشترك.

وخلال مؤتمر صحفي مشترك عقب مباحثاته مع نظيره الجزائري في مبنى الوزارة بدمشق عبّر المقداد عن سعادة السوريين جميعاً باستقبال الوفد الجزائري برئاسة الوزير لعمامرة، موضحاً أنه بحثنا العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين الشقيقين وسبل تطويرها وأن هذه اللقاءات تخدم مصالح الشعبين السوري والجزائري والتوجهات الحقيقية لأمتنا وشعوبنا ولكل من يسعى إلى الكرامة والتحرر والاستقلال والسيادة في كل أنحاء العالم».

ولفت إلى أن العلاقات مع الجزائر الشقيقة متجذرة في التاريخ وهي وقفت إلى جانب الشعب السوري طوال السنوات الـ١١ الماضية وأدانت الإرهاب وعبرت عن رفضها للإجراءات الاقتصادية الغربية القسرية الأحادية الجانب التي فرضت على سورية وفاقمت معاناة شعبها وعرقلت عملية إعادة إعمار ما دمره الإرهاب.

وأشار المقداد إلى أننا أحيينا أول من أمس في سورية الذكرى الـ١٠٢ لمعركة ميسلون التي استشهد فيها البطل يوسف العظمة وما يزيد على ٤٠٠ من زملائه الذين ذهبوا إلى ميسلون ليوجهوا رسالة للمستعمر الفرنسي بأنه لا يمكن أن يدخل دمشق إلا على أجسادهم، في حين احتفلت الجزائر قبل أيام بالذكرى الـ٦٠ لاستقلالها عن المستعمر ذاته، مؤكداً أن هذه الذكرى عزيزة على قلوب كل السوريين والعرب والأحرار في العالم لأن الشعب الجزائري قدّم أكثر من مليون ونصف المليون شهيد من أجل حريته واستقلاله ويتابع اليوم بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون هذا الموقف المشرف المستقل للجزائر وهو حريص على تعزيز العلاقات مع الأشقاء العرب ومع سورية بشكل خاص.

كما أشار المقداد إلى زيارته الأخيرة للجزائر، وقال: «اطلعنا على القوة الكامنة للجزائريين وللجيش الجزائري البطل، والإمكانات المسخرة للدفاع عن حقوق الجزائريين ومواقفهم العادلة والصحيحة في مختلف المجالات، الأمور بيننا متشابهة والوزير لعمامرة في بلده وبين إخوته ومثل هذه اللقاءات تخدم مصالحنا في الجانبين السوري والجزائري وتخدم التوجهات الحقيقية لأمتنا وشعوبنا».

بدوره أكد لعمامرة أنه يشاطر المقداد كل الأفكار التي تقدم بها، سواء للتاريخ المشترك أم علاقات الشعبين الشقيقين، فالجزائر وسورية الشقيقة يتقاسمان الأمجاد والبطولات وأسماء عديدة في النضال الجزائري منها الأمير عبد القادر الجزائري وغيره وهؤلاء مرتبطون بملامح الشعبين الشقيقين.

وأضاف: «سعداء لوجودنا مرة أخرى في دمشق بين أهلنا وأشقائنا، ونحن سعداء كذلك لأن الظرف يتطلب تكريس التشاور والتنسيق بين قيادتي البلدين، فمنذ أسابيع معدودة كان للوزير فيصل المقداد لقاء مطول مع الرئيس عبد المجيد تبون وجاء اليوم اللقاء الذي شرفني به الرئيس بشار الأسد بنفس المغزى ونفس النظرة المتبصرة لمستقبل البلدين وضرورة دفع العلاقات الثنائية المتميزة لمجالات واعدة مستقبلاً بكل المجالات».

وكشف لعمامرة، أن الرئيس تبون حمّله رسالة خطية للرئيس الأسد والذي حمّله بدوره رداً على الرسالة، وعلى جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين، معبراً عن سعادته بنقل هذه الرسالة الجوابية للرئيس تبون.

وفيما يتعلق بالمشاورات مع المقداد أشار لعمامرة إلى أن هناك الكثير من المسائل التي تتطلب التشاور والتنسيق سواء الأوضاع في عالمنا العربي أم التوجهات التي تمس حالياً هياكل العلاقات الدولية جراء العلاقة القائمة بين الدول الكبرى، وجراء أزمة «كورونا» وبعض الدوائر السلبية الأخرى على الساحة الدولية بما فيها تفشي الإرهاب في عدد من مناطق العالم، والتصدي القائم للإرهاب وطنياً وقارياً ودولياً.

وأضاف: «نظرنا لعلاقاتنا الثنائية ووجدنا ضرورة تشجيع رجال الأعمال من الجانبين لبذل المزيد من الجهد لتقريب اقتصاديات البلدين وتعميق المبادلات وتوسيعها لمجالات أكبر تفيد الشعبين الشقيقين، ونحن بصدد العمل للتحضير للجنة المشتركة الكبرى للتعاون بين البلدين الشقيقين ونأمل أن يأتي ذلك تماشياً مع عدد من المبادرات الأخرى سواء تعلق الأمر بالتصديق على عدد من الاتفاقيات الموجودة لتصبح سارية المفعول، أم لإثراء العقود والنصوص القانونية القائمة بين البلدين بعقود جديدة تستجيب لمتطلبات توسيع وتطوير التعاون بين البلدين الشقيقين».

وتابع: «أعود إلى وطني من وطني الثاني، فالتاريخ يشهد أن الأمجاد المتقاسمة بيننا هي التي تدفع الأجيال، والجزائر التي احتفلت بالذكرى الستين لاستقلالها ستعمل قدماً نحو تحقيق المزيد من الانتصارات».

ورداً على سؤال حول إن كان هناك من خلال المحادثات حديث يؤدي إلى إعطاء صورة بأن هناك ربما متغير أو نتيجة قد تحصل فيما يخص علاقة سورية بمحيطها العربي وأن تكون سورية حاضرة في محيطها العربي في الفترة القادمة بشكل أكبر، أكد لعمامرة أن سورية حاضرة في محيطها العربي وتحتل مكانة متميزة في قلوبنا وقلوب الجزائريين والجو السياسي إيجابي جداً، واصفاً العلاقات الثنائية بأنها تتسم بالتنسيق متجاوزة بذلك مستوى التشاور وتبادل المعلومات والتحاليل، بحيث «ننظر إلى مستقبلنا المشترك ونتفق على خطوات تُتّخذ وعلى أعمال ومشاورات تجرى مع غيرنا، فأي لقاء بين الجزائر وسورية هو لقاء عملي وبنّاء وينطلق من قواعد واضحة وصلبة قائمة على التعاون والدعم المشترك، وفيه قراءة للمصلحة المشتركة للعرب والشعبين الشقيقين»، مشيراً إلى أن «هذه المرحلة من تنسيقنا وعملنا المشترك هي مرحلة في غاية الأهمية».

ورداً على سؤال لـ«الوطن»، إن كان الجهد الجزائري سيثمر عن حضور سورية بالقمة العربية؟، أكد لعمامرة أن القمة العربية ستنعقد بوقتها في الأول والثاني من تشرين الثاني وقال:» الشعب الجزائري مع سورية قلباً وقالباً والشعب الجزائري يحب السوريين».

المقداد ورداً على السؤال ذاته، اعتبر أن علينا ألا نبسط الأمور وأن نتعامل مع الأمور بواقعية، وفي إطار الوضع الإقليمي والدولي، ونفكر بالضغوط التي تمارس على مختلف الأصعدة لحل الكثير من القضايا الإقليمية الدولية، مضيفاً: «أنا أقول بأن سورية ستبقى دائماً في قلب العمل العربي المشترك، وإذا كان هنالك بعض الإجراءات التي اتخذت بما يتناقض بشكل تام مع هذه الحقيقة فيتحمل مسؤوليتها الذي فرضها وهي فرضت بضغوط دولية وظروف معينة والسياسة السورية ليست سياسة فتح الجروح لكن نأمل أن ترمم الجروح بأسرع وقت ممكن».

وأكد أن الهم الأساسي لسورية وللرئيس بشار الأسد هو مصلحة الأمة العربية وأن سورية لا تتعامل مع أي دولة عربية بردة فعل وتعتبر أن القضية الحاسمة بالنسبة لها هي تحديد مكانة سورية والأمة العربية في عالم اليوم، حيث لا يمكن في ظل العالم المنقسم اليوم إثر التطورات الكبيرة التي يشهدها أن تبقى الأمة العربية كما هي وأن تتعامل بأدوات وآليات قديمة عفا عليها الزمن لذلك فالهم الأساسي هو إعادة المزاج إلى الوعي العربي من أجل توحيد كلمتنا ومن أجل السير سوياً لمواجهة التحديات القادمة.

وأضاف: «لا تنظروا إلى أمور نعتبرها في السياسة السورية ليست على قدر كبير من الأهمية، وما يهمنا علاقاتنا الإستراتيجية وعلاقاتنا مع الجزائر ومع كل الدول العربية، أما بالنسبة لمن لا يزال يفكر بالطريقة القديمة فنقول إن مهمتنا القول بأن الطريقة القديمة لم تعد مناسبة لمواجهة تحديات هذا اليوم».

المقداد ورداً على سؤال آخر حول الترتيبات القائمة لانعقاد القمة العربية، أشار إلى أنه خلال الأشهر الثلاثة والنصف القادمة، سيكون هناك عمل هائل في هذا الإطار، لافتاً إلى أن «التنسيق مع الجزائر وبعض الدول العربية قائم بغض النظر عن وجود سورية في الجامعة العربية أو خارج الجامعة العربية وهذا ما يجب أن يفهمه البعض بأن وجود سورية في الحضن العربي هو مهم جداً لهذا الحضن العربي، وما يهم الآن تنسيق السياسات والخروج باستنتاجات صحيحة تخدم العمل العربي، ونحن مع أي إجراءات تجدد التضامن العربي لأن التحديات التي تواجه العرب مشتركة وإذا اعتقد البعض أنه خارج هذه التحديات فهو مخطئ جداً».

وأكد أن سورية لا تحتاج لوساطات بين الدول العربية والوزير الجزائري في دمشق للبحث والتشاور حول أفضل الخطوات والتنسيق لمواجهة التحديات المشتركة، ونرحب بأي تنسيق عربي – عربي وأي مشاورات عربية – عربية، لمواجهة هذه التحديات التي تحيط بنا.

بدوره ورداً على سؤال، قال لعمامرة «أنا أستمع إلى الرسميين كما أستمع إلى الصحفيين وإلى الشارع العربي، فإن طرحتم السؤال على الشارع العربي هل لسورية مقعد مشروع في الجامعة العربية فالجواب نعم من طرف الجميع، هل غياب سورية عن شغل المقعد في مصلحة أي واحد كان، الجواب: لا غياب سورية يضر بالعمل العربي المشترك، هل هناك طرق لمعالجة هذا الوضع؟ هذا في صلب المشاورات التي نقوم بها مع كل الأشقاء وموقف الجزائر معروف والكثير من المسؤولين العرب يتواصلون مع دمشق ونتفاءل خيراً».

زكي: لم نصل لمرحلة التوافق الكامل لعودة سورية إلى الجامعة!

فيما يبدو أنه تزايد في الضغط على الجامعة العربية من دول تكنّ العداء لسورية، أعلن الأمين العام المساعد للجامعة الدول العربية، حسام زكي، أمس أنه لم يحدث حتى الآن توافق عربي كامل على إنهاء عملية تجميد مشاركة سورية في اجتماعات الجامعة.

ونقل موقع قناة «روسيا اليوم» عن زكي قوله خلال مداخلة هاتفية مع برنامج «حضرة المواطن» على قناة «الحدث اليوم»: إن «عودة سورية إلى الجامعة تحتاج إلى توافر توافق عربي»، مشيراً إلى أن «هذا التوافق لم يحدث بشكل كامل حتى الآن».

وتابع: «الأمر ليس بعيداً لكنه ليس بالقريب كما يظنه البعض.. الأمر فيه الكثير من الكلمات والمواقف من قبل بعض الدول غير المنضمة لهذا التوافق، وكل طرف لديه وجهة نظر».

وصرح بأن الأمر لم يُحسم وبالتالي فإنه لا يستطيع منح إطار زمني محدد لمثل هذا الأمر.

الى ذلك قال زكي: إن الملف السوري حاضر في أي حوار مع الجانب الروسي.

وأكد خلال مداخلة عبر فضائية «ON»، أن موقف الجامعة العربية واضح في قراراتها بشأن سورية، والذي يتمثل في عودة السلام إلى البلد العربي الأصيل.

وكالات

أعلن عن لقاء ثان سيجمعهما الأسبوع المقبل لتقييم خطوات عودتهم

حجار: الرئيس عون أعطى توجيهاته بشأن ملف اللاجئين السوريين

الرئيس اللبناني ميشال عون عرض مع وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال هكتور حجار موضوع النازحين السوريين والمساعدات الاجتماعية للبنانيين (عن الانترنت)

بحث الرئيس اللبناني العماد ميشال عون أمس، مع وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال هكتور حجار، ملف عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وأكد الأخير أنهما سيلتقيان الأسبوع المقبل لتقييم الأوضاع الأمنية والخطوات الواجب اتباعها في موضوع العودة.

وذكر موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني، أن الرئيس عون التقى في قصر بعبدا حجار، وبحث معه أوضاع وزارة الأخير ونتائج الاتصالات التي تجرى في ملف عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم بشكل آمن وبالسرعة اللازمة، إضافة إلى تذليل العقبات أمام تقديم المساعدات المرصودة للمواطنين اللبنانيين.

وأشار حجار عقب اللقاء إلى أنه تداول مع عون موضوع عودة اللاجئين السوريين، واطلعا على التقارير الأمنية والأحداث التي شهدها الأسبوع الماضي والتي حصلت بين اللاجئين أنفسهم وبينهم وبين اللبنانيين.

وأضاف: «إننا لسنا مع أي اضطراب، ولا مع أي وضع يمكن أن يسبب خللاً أمنياً، إن بين النازحين أو بينهم وبين اللبنانيين، ونتفهم أن الوضع الغذائي غير مستقر، إنما على القوى الأمنية تنظيم الأمور أمام المخابز».

ولفت حجار إلى أن عون أعطى توجيهاته بالنسبة إلى ملف اللاجئين والنقاط التي تم إقرارها في هذا السياق، مشيراً إلى أنهما سيلتقيان الأسبوع المقبل لتقييم الأوضاع الأمنية والخطوات الواجب اتباعها في موضوع العودة.

ويشهد لبنان أزمة اقتصادية خانقة تصاعدت مؤخراً مع بدء أزمة خبز يعاني منها نتيجة نفاد مادة الطحين من الأفران، انعكس تأثيرها في اللاجئين السوريين الذين يعانون أصلاً من سوء أوضاعهم ومعاملتهم من أقرانهم اللبنانيين.

وأول من أمس، أقدم عدد من اللبنانيين، على إحراق مخيم للاجئين السوريين في بلدة تل حياة بمنطقة سهل عكار، وذلك بعد العثور على جثة شاب لبناني، واتهام أحد سكان المخيم في الجريمة.

وحسب ما ذكره موقع قناة «الجديد»، فإن أبناء من عائلة الضحية الغاضبين، عمدوا بعد العثور على جثة الشاب دياب خويلد عند شاطئ القليعات – عكار، إلى إحراق المخيم، قبل أن تصل قوة من الجيش اللبناني بهدف التهدئة، وحضرت آليات الدفاع المدني للعمل على إخماد النيران.

وأظهرت بعض الفيديوهات المنشورة على وسائل التواصل حول الحريق، عبارات مناهضة للوجود السوري، ومؤيدة لجريمة حرق المخيم.

وتقوم الحكومة السورية بجهود حثيثة لإعادة هؤلاء اللاجئين في دول الجوار والدول الغربية إلى وطنهم، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم.

لكن دولاً إقليمية وغربية داعمة للإرهاب في سورية تعرقل عودة هؤلاء اللاجئين بهدف الضغط على الحكومة السورية من خلال هذا الملف في المفاوضات السياسية.

جاء ذلك، بينما، تداولت منصات التواصل الاجتماعي تسجيلاً مصوراً للاجئ سوري يدعى عبد المنعم كريّم (١٧ عاماً)، تحدّث فيه عن تعرّضه وشقيقه خلال عودتهما إلى المنزل، للضرب المبرح على يد مجموعة من الشبان الأتراك داخل أحد أحياء مدينة إسطنبول بعد أن وجهوا لهما الشتائم من دون أي سبب يذكر، ما أسفر عن جرح بالغ في شفته العليا، ورضوض في الجسم، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

ولم يتقدّم كريم بأي شكوى إلى قسم شرطة النظام التركي في المنطقة، معللاً ذلك بعدم معرفته الشبان الذين اعتدوا عليه أو أسماءهم ومكان سكنهم، وخشية من التعرض لاعتداء آخر في حال تقديم شكوى ضدهم، على الرغم من اتصاله بمكتب «شؤون اللاجئين» التابع للأمم المتحدة في تركيا الذي لم يتفاعل مع قصته وطلب منه التوجّه إلى الشرطة.

وفي ختام تسجيله، أوضح كريّم أن الغاية من نشره هو فقط لتقديم النصيحة لأقرانه السوريين بتوخي الحيطة والحذر تجنباً لتعرضهم لاعتداءات عنصرية مشابهة.

وأول من أمس، نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن مراسل صحيفة «ألموندو» وقناة «hispantv» الإسبانيتين لويس ميغيل هورتادو عبر سلسلة تغريدات على حسابه في «تويتر»، باللغتين الإنكليزية والإسبانية، أنه تعرّض مع زوجته لاعتداء عنصري من شبان أتراك خلال وجودهما في إحدى مناطق مدينة إسطنبول، مشيراً إلى أنهم ظنوه سورياً.

وكالات

إيران أكدت أن سبب المشاكل على الحدود بين سورية وتركيا هو التدخل الأميركي

موسكو تدعو إلى مشاركة دمشق في تشكيل هيئة دولية للعدالة

بينما دعت روسيا أمس، إلى مشاركة سورية وإيران وبوليفيا في العمل على تشكيل محكمة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة، اعتبرت إيران أن المشاكل على الحدود المشتركة بين سورية وتركيا معقدة والسبب في ذلك هي سياسات التدخل للحكومة الأميركية والدعم العلني والسري لبعض الجماعات هناك.

ونقلت وكالة «سانا» للأنباء عن رئيس لجنة التحقيق الروسية، ألكسندر باستريكين، قوله في مقابلة نشرتها صحيفة «روسيسكايا غازيتا» الروسية الرسمية: إن «من المستحسن مشاركة الدول الأخرى التي تبدي موقفاً مستقلاً بشأن القضية الأوكرانية على أساس القانون الدولي ولاسيما سورية وإيران وبوليفيا في العمل على تشكيل هيئة دولية للعدالة».

واعتبر باستريكين أنه مع الأخذ بالحسبان موقف الغرب الجماعي فإن إنشاء مثل هذه المحكمة تحت رعاية الأمم المتحدة في المنظور الحالي أمر مشكوك فيه، لافتاً إلى أنه كان من الأفضل العمل على حل هذه المشكلة مع شركاء روسيا في المنظمات مثل رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والبريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون.

وأوضح باستريكين أنه يمكن إضفاء الطابع الرسمي على إنشاء المحكمة وميثاقها باتفاق بين روسيا والدول الأعضاء في هذه المنظمات وجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، مشيراً إلى أن إنشاء هيئة قضائية دولية كان من شأنه أن يثبت للعالم والمجتمع الدولي بأسره حتمية عدم السقوط بالتقادم للأحكام على الجرائم ضد سلام وأمن البشرية وكذلك تصميم روسيا والشركاء الحقيقيين لها على القضاء على النازية والتطرف القومي وكراهية الأجانب.

على خط موازٍ، نقلت وكالة «مهر» الإيرانية عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني قوله في مؤتمر صحفي أمس: إن «قمة طهران، لرؤساء الدول الضامنة لمسار أستانا التي عقدت الأسبوع الماضي، كانت ناجحة للغاية وإن التعاون المتعدد الأطراف يمكن أن يكون نموذجاً فعالاً لحل النزاعات الإقليمية».

وشدد كنعاني على أن «المشاكل على الحدود المشتركة بين سورية وتركيا معقدة والدليل الرئيسي على ذلك هي سياسات التدخل للحكومة الأميركية والدعم العلني والسري لبعض الجماعات هناك».

وأوضح أنه تم التأكيد في قمة طهران وفي المحادثات الثنائية مع النظام التركي على ضرورة حل الخلاف في شمال سورية بالتعاون المشترك بين الحكومة السورية وتركيا.

والسبت الماضي نقلت وكالة «إرنا» الإيرانية الرسمية عن مستشار قائد الثورة الإسلامية الإيرانية للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي، تطرقه في تصريح إلى اللقاء في طهران بين رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان وقائد الثورة الإسلامية السيد علي الخامنئي، وتأكيد الأخير بأن الهجوم التركي على شمال سورية سيضر بمصالح المنطقة ويعرقل الإجراء السياسي المتوقع من الحكومة السورية.

وصرّح ولايتي في هذا الخصوص، أن تركيا انتهجت خلال الأزمة في سورية سياسة دعم ودمج الإرهابيين في إطار ما يسمى «الجيش الحر»، لكن هذه الإستراتيجية باءت بالفشل ولم تحقق أهدافها.

وحول القمة السابعة لقادة الدول الضامنة لمسار أستانا التي عقدت في طهران، قال ولايتي: إن «تنظيم هذا الاجتماع شكل خطوة في غاية الأهمية وذلك عقب جولة الرئيس الأميركي جو بايدن الفاشلة في المنطقة».

وأضاف: أن «هذه القمة برهنت على أن العلاقات بين الدول الثلاث، وثيقة وآخذة بالتوسع»، مبيناً أن الفرق بين قمة طهران وجولة بايدن هو أن زيارة الأخير كانت فاشلة منذ بدايتها».

وكالات

رفعت إبراهيم البدوي

الشيخة مي بنت محمد آل خليفة

شهدت مملكة البحرين يوم الخميس الماضي حدثاً مفاجئاً تمثل بقرار صادر عن الديوان الملكي قضى بإقالة رئيسة هيئة الثقافة والآثار الشيخة مي بنت محمد آل خليفة، من منصبها وتعيين الشيخ خليفة بن أحمد بن عبد الله آل خليفة خلفاً لها.

حدث الإقالة بحد ذاته يبدو للوهلة الأولى أمراً عادياً خصوصاً في بلاد تعودت إقالة وزير واستبداله بوزير آخر لمجرد قرار ملكي، إنما أهمية حدث إقالة رئيس هيئة الثقافة والآثار في البحرين، وهي بمرتبة وزير، تكمن في الأسباب الحقيقية التي دفعت ملك البحرين، إلى اتخاذ قرار بحجم إقالة وزيرة في الحكومة البحرينية.

لقد جرت العادة بارتباط اسم المسؤول المقال بعملية رشوة أو بفساد أو بعدم كفاءة، ما يعني الإضرار بمصالح الدولة، لكن ما حصل مع الوزيرة البحرينية لا يمت لتلك الأسباب بأي صلة، خصوصاً أن مي قد عملت في حقل الإعلام والثقافة لأكثر من ٢٠ عاماً، شهدت خلالها البحرين نهضة ثقافية وإعلامية لافتة، كما أن مي تعدّ من الشخصيات المرموقة والمحترمة في المجتمع البحريني وهي من أبناء الأسرة الحاكمة، وكاتبة وباحثة وسياسية، ولدت في البحرين، وحصلت على البكالوريوس والماجستير في السياسة، بالإضافة إلى ذلك شغلت عدداً من المناصب، وتم تعيينها كوزيرة للثقافة والإعلام لدول مجلس التعاون الخليجي، وكان آخر مناصبها الإدارية توليها منصب هيئة البحرين للثقافة والآثار منذ عام ٢٠١٥.

إذاً ما الأسباب الحقيقية وراء قرار إقالة مي؟

وفقاً للمعلومات الواردة فإن القرار جاء بسبب رفض مي لعملية التطبيع الجارية بين البحرين والعدو الإسرائيلي، الأمر الذي عبّرت عنه مؤخراً وبوضوح، وذلك بعد رفضها مصافحة سفير الكيان الصهيوني في المنامة، وجاء ذلك خلال مجلس عزاء خاص أقامه السفير الأميركي في منزله في العاصمة البحرينية، في ١٦ حزيران الماضي بمناسبة وفاة والده، ودعا إليه سفراء ومسؤولين من بينهم سفير العدو الإسرائيلي في البحرين.

وتلبية للدعوة الموجهة لها، قررت مي تقديم واجب العزاء في منزل السفير الأميركي، وأثناء دخولها المجلس والمباشرة بمصافحة الحاضرين من رسميين وسفراء قام مسؤول المراسم الأميركي بتعريف مي إلى الحاضرين، وفي لحظة تعريفها بسفير الكيان الصهيوني في البحرين إيتان نائيه، ما كان من مي والمتحدرة من العائلة الحاكمة، إلا أن رفضت مصافحته، وعلى الفور انسحبت من منزل السفير الأميركي وطلبت من السفارة الأميركية في البحرين عدم نشر أي صورة لها تظهرها في العزاء.

لطالما رفضت مي، وعلى الدوام، تهويد أحياء قديمة في العاصمة البحرينية، كما أنها منعت مستثمرين يهوداً بتشييد حي يهودي من باب البحرين حتى الكنيس اليهودي في المنامة، واستضافت في تشرين الثاني ٢٠٢١، المؤرخ والمفكر اليهودي إيلان بابيه في ندوة طرح خلالها وعلناً بأن «الحل المستقبلي المنشود للقضية الفلسطينية، يتمثل في إلغاء الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني لفلسطين»، وجرى ذلك في مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث في البحرين، وتديره مي بشخصها.

«إذا عرف السبب بطل العجب»

وسبب إقالة الوزيرة من منصبها يكمن في رفضها مصافحة سفير الكيان الصهيوني في البحرين، إضافة لمواقفها العلنية الرافضة لعملية التطبيع الجارية مع العدو في ظل المحاولات الرامية إلى تهويد القدس وطمس القضية الفلسطينية.

الإقالة أحدثت ضجة في الأوساط الإعلامية والثقافية تخطت حدود البحرين، حيث رحبت مجموعة هائلة من المثقفين في كل الوطن العربي، بموقف مي الرافض للتطبيع مع العدو الإسرائيلي وأشادت به، مؤكدة أنه «تعبير حقيقي عن مواقف الشعب البحريني الأصيل الداعمة للحق الفلسطيني والرافضة لدمج الاحتلال في المنطقة العربية».

الفصائل الفلسطينية وعلى مختلف مشاربها عبرت عن تضامنها الكامل مع مي والتي اتخذت موقفاً عملياً جريئاً وحاسماً في رفض التطبيع، غير آبهة بالعواقب، لتجسد بذلك الإرادة الحقيقية للشعب العربي ولأحرار وحرائر الأمة العربية.

وعلى منصات التواصل، عبّر مغردون ومثقفون من كل الوطن العربي عن تضامنهم مع الوزيرة البحرينية واصفين موقفها بـ«البطولي»، نتيجة إصرارها وعدم تراجعها عن مبادئ الشعب العربي التي لا تتجزأ، مقدرين مواقفها العروبية الأصيلة والثابتة تجاه القضية الفلسطينية في ظل موجات التطبيع الحاصلة.

وزير الثقافة الفلسطيني السابق إيهاب بسيسو علق على خبر إقالة الشيخة مي محمد بالقول: «كما أعرفها جيداً وأفخر دوما بمعرفتها، وأحرص على التعلم من ثراء تجربتها ومدرستها الفكرية الثرية بالقيم الإنسانية والوطنية الصادقة، مبدعة ومجددة ورائدة حقيقية كما هي أخت قديرة وعزيزة لها مكانتها في قلوبنا، نحن الذين عرفناها ونعرفها عن قرب».

الدكتورة الكويتية سعاد بنت محمد الصباح كتبت رسالة مؤثرة موجهة إلى مي جاء فيها: «في الحياة إضاءات لا تتكرر ومواقف لا تقبل اللون الرمادي، تلك التي ندفع ثمنها بسعادة بالغة لا نظير لها، أما اليد التي لا تصافح في المواقف التي تستوجب الامتناع هي التي علينا أن نُقبلها».

الوزيرة البحرينية المقالة قالت في تغريدة لها: «من القلب ألف شكر لكل رسالة وصلتني، وحدها المحبة تحمينا وتقوّينا».

أثناء زيارة سعد زغلول لبريطانيا من أجل التفاوض، طلبت منه مراسم البروتوكول البريطاني الانحناء ولو قليلا احتراما للملكة، حينها وافق سعد زغلول على طلب البروتوكول، لكن عند لقائه الملكة لم يقو على الانحناء، وعندما سألوه لماذا لم تفعل قال: «شعرت بأن الشعب المصري كله يسحبني للخلف ويمنعني من هذا الانحناء».

في كتابه للحقيقة والتاريخ يقول رئيس وزراء لبنان الأسبق سليم الحص: «إن سلاح الموقف هو أمضى سلاح لأن الموقف هو تعبير صادق عن فعل إيمان بالحق».

إن الموقف المشرف للشيخة مي أقوى من أي سلاح لأنه تعبير صارخ عن نبض الشعب العربي الرافض لعملية التطبيع مهما طغت الحكومات العربية المطبعة.

موقف مي الأصيل جاء ليترجم نبض الشعوب العربية، غير عابئة بالمراكز ولا بالوزارات، وهو موقف نابع من إيمان راسخ بالحق وبالقضية الفلسطينية، وبأن هذا العدو الإسرائيلي محتل للأرض العربية ولا يمكن دمجه في منطقتنا مهما أوغلت السلطات الحاكمة بعملية التطبيع.

المثقفون هم أهل الدار الدائمون في الوطن أما الحكومات عبارة عن ضيوف على الوطن يأتون ويرحلون.

لقد أثبتت الشيخة مي بنت محمد آل خليفة بموقفها الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني أنها المثقفة الدائمة وبحجم تطلعات الشعب العربي.

طالبت بفتح تحقيق في جرائمه

«قسد» تدعو المجتمع الدولي إلى وضع حد لعدوانية النظام التركي

بينما دعت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية أمس، المجتمع الدولي إلى وضع حد لعدوانية النظام التركي والوقوف في وجه غطرسته وإيقافها عند حدودها «الجغرافيّة والسياسيّة»، طالبت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» التي تهيمن على تلك «الإدارة» بفتح تحقيق مستقل في الجرائم المرتكبة من قبله في منطقة عفرين المحتلة شمال غرب حلب، على حين وسعت هذه الميليشيات حملة اعتقالاتها التي بدأتها في مدينة الرقة لتطول شبانا في ريف دير الزور الشمالي.

وحسب وكالة «هاوار» الكردية، فقد دعت «الإدارة الذاتية» في بيان، ما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم الذي تقوده أميركا بحجة محاربة الإرهاب إلى «الارتقاء بمسؤولياته» في مكافحة الإرهاب والوقوف بوجه كل من يعرقل محاربة الإرهاب العالمي، في إشارة إلى النظام التركي.

وجاء في البيان: «تصعد دولة الاحتلال التركي من حربها ضدّ شعب شمال وشرق سورية ومكوناتها وقواتها العسكرية المتشكّلة تحت مظلّة «قسد»، وفي جغرافيات متعددة مستفيدة من الصمت الدولي، وبعض المواقف الخجولة التي لا ترقى لحجم التضحيات المُقدمة، ولا تتناسب مع أهداف المجتمع الدولي في القضاء على الإرهاب، ولاسيما بعد أن فشلت كل مرامي وغايات الحكومة التركية في إنشاء المنظومة الارتزاقية واستثمارها وانكشافها على حقيقتها».

ومع تصعيد الاحتلال التركي وميليشياته اعتداءاتهم على أرياف حلب والرقة والحسكة، طالبت «قسد» في بيان نشرته على موقعها الالكتروني تحت مسمى «بيان حقائق» بفتح تحقيق «مستقل» في الجرائم المرتكبة في منطقة عفرين من قبل قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها.

وقالت: إن «بعض وسائل الإعلام المؤيدة لتركيا سارعت إلى اتّهام قواتنا بالوقوف وراء قصف مستوطنة «كويت الرحمة» في عفرين دون أدلة مثبتة»، لافتة إلى أن المنطقة تعرّضت خلال النصف الأول من تموز الجاري، إلى أكثر من ٩٥٠ هجوماً صاروخياً من قبل الاحتلال التركي، كان لمناطق ريف حلب ومُخيّمات النزوح التي تؤوي مئات الآلاف من مهجّر عفرين؛ النصيب الأكبر منها.

وأكدت أن «جميع العمليات التي تنفّذها قواتنا ضدّ القوات التركية، تأتي في إطار حقّ الدفاع المشروع ورداً على جرائم ضد المدنيين، وتتّخذ الوسائل المشروعة التي تتوافق مع القانون الدولي».

جاء ذلك في وقت وسعت فيه «قسد» حملة الاعتقالات، حسب مواقع الكترونية، ذكرت أن ما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة للميليشيات اعتقلت خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، عشرات الأشخاص على حواجزها المنتشرة في ريف دير الزور الشمالي، بذريعة «التجنيد الإجباري».

وذكرت مصادر أهلية، أن «قسد» نقلت المعتقلين إلى مبنى ما يسمى «الدفاع الذاتي» المعروف باسم «مقر الهرم» في منطقة المحلجة تمهيداً لنقلهم إلى «معسكرات التجنيد».

ومنذ أيام، تشن «قسد» حملات اعتقال واسعة النطاق في مدينة الرقة بذريعة «التجنيد الإجباري».

وكالات

بالتنسيق مع الخارجية و«الهلال الأحمر».. طاجيكستان تتسلم ١٤٦ شخصاً من عائلات الدواعش المحتجزين في «الهول»

الهلال الأحمر ينجح بنقل ١٤٦ طفلاً وسيدة من مخيمي الهول والروج عبر مطار القامشلي (عن الانترنت)

جرى ظهر أمس تسليم ١٤٦ شخصاً هم ٤٤ امرأة و١٠٢ طفل من عائلات تنظيم داعش الإرهابي من الرعايا الطاجيك المحتجزين في «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» بريف الحسكة الجنوبي الشرقي إلى جمهورية طاجيكستان.

وذكرت وكالة «سانا» للأنباء، أنه بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين ومنظمة «الهلال الأحمر العربي السوري» تم في مطار دمشق الدولي أمس تسليم ١٤٦ شخصاً من عائلات تنظيم داعش الإرهابي من الرعايا الطاجيكيين المحتجزين في «مخيم الهول» إلى سفير طاجيكستان في الكويت زبيد الله زبيدوف.

وفي تصريح للصحفيين، تقدم زبيدوف بجزيل الشكر والتقدير والامتنان باسم حكومة بلاده للحكومة السورية والسلطات المختصة فيها وبشكل خاص وزارة الخارجية والمغتربين على الدعم والتعاون المستمر مع جمهورية طاجيكستان من أجل إنجاح هذه المبادرة الإنسانية وإتمام الترتيبات لإعادة الأطفال والنساء إلى بلادهم.

وأشار زبيدوف إلى أن الجانب الطاجيكي قام منذ فترة باتخاذ التدابير والترتيبات اللازمة من أجل إعادة هؤلاء المواطنين إلى بلدهم عبر التعاون مع الجهات والسلطات المعنية في سورية، منوهاً بالتعاون والدعم الذي قدمته السلطات السورية لتأمين نقل الأطفال والنساء من «مخيم الهول» إلى مطار دمشق الدولي لإعادتهم إلى بلادهم جواً.

وأعرب زبيدوف عن أسفه لانضمام عدد من مواطني بلاده سابقاً إلى صفوف تنظيم داعش في سورية والذين أتوا بزوجاتهم وأولادهم إليها، وبعد هزيمة التنظيم تم احتجاز هذه العائلات في عدد من المخيمات.

من جانبه أوضح أمين عام منظمة «الهلال الأحمر العربي السوري» خالد عرقسوسي، أنه من خلال التعاون بين المنظمة ووزارة الخارجية والمغتربين والتسهيلات المقدمة من قبلهما تمكنت فرق الهلال الأحمر في الحسكة من تأمين نقل المواطنين الطاجيك من مطار القامشلي إلى مطار دمشق الدولي وتلبية احتياجاتهم الطبية من خلال فريق إسعافي تابع للمنظمة، لافتاً إلى أنه تم تقديم الرعاية الإسعافية لعدد من هؤلاء على متن الطائرة التي أقلتهم برفقة رئيس فرع منظمة «الهلال الأحمر العربي السوري» في الحسكة علي منصور.

بدوره أشار مدير تطوير الأعمال والعلاقات العامة في شركة «أجنحة الشام» أسامة ساطع إلى أن المواطنين الطاجيك وهم ٤٤ امرأة و١٠٢ طفل تم نقلهم على متن طائرة من الشركة من مطار القامشلي إلى مطار دمشق وسيتم نقلهم على الطائرة ذاتها إلى عاصمة طاجيكستان دوشنبه، مبيناً أن هذه المبادرة الإنسانية من جانب الشركة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة وهي تأتي في إطار دورها والتزاماتها الوطنية.

وفي تشرين الثاني الماضي، كشف المحافظ السابق للحسكة اللواء غسان حليم خليل، أنه وبالتعاون مع الحكومة السورية وعبرها، استعادت جنوب إفريقيا عدداً من رعاياها المحتجزين في مخيم ضمن مدينة المالكية تسيطر عليه « قسد».

وأوضح خليل، رداً على سؤال حول سبب لجوء سفير جنوب إفريقيا باري فيليب جيلدر إلى الحكومة السورية لاستعادة رعايا بلاده، أن المواقف بين سورية وجنوب إفريقيا كانت دائماً ممتازة، إذ لم تغلق الأخيرة سفارتها في سورية طوال سنوات الحرب الإرهابية عليها، واصفاً موقف جنوب إفريقيا بـ«الشجاع والجيد وهذا هو الموقف الصحيح بأن يكون كل شيء عبر الدولة».

ويوم أمس، جددت الأمم المتحدة دعوتها الحكومة الأسترالية إلى إعادة مواطنيها المحتجزين في مخيمات شمال شرق سورية التي تديرها «قسد»، وفق ما ذكرت وكالة «نورث برس» الكردية.

جاء ذلك في بيان لخبراء وحقوقيين معينين من قبل مجلس حقوق الإنسان في جنيف، عبروا فيه عن شعورهم بـ«الفزع» بعد تأكيد وفاة فتى أسترالي، يُعتقد أنه قضى متأثراً بجروح أصيب بها خلال المسرحية التي افتعلتها قوات الاحتلال الأميركي في العشرين من كانون الثاني الماضي والمتمثلة بهجوم لتنظيم داعش على سجن الثانوية الصناعية في حي غويران بمدينة الحسكة والذي أسفر عن تهريب المئات من الدواعش بينهم قياديون.

وكالات

التصعيد مستمر في «خفض التصعيد» وتعزيزات تركية إلى «الباب»

الاحتلال التركي يستنزف «قسد» شمال حلب وفي أبو راسين وتل تمر بالحسكة

الاحتلال التركي استقدم أمس تعزيزات عسكرية جديدة إلى محيط مدينة الباب (عن الانترنت)

حلب- خالد زنكلو
حماة - محمد احمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

اتبع جيش الاحتلال التركي ومرتزقته تكتيكاً جديداً في عدوانهم المعلن على شمال البلاد، عبر فرض حرب استنزاف على طول جبهات القتال مع ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في المناطق الخاضعة لنفوذها وفي عمق المناطق المستهدفة، خصوصاً في ريف حلب الشمالي وفي بلدتي أبو راسين وتل تمر وأريافهما شمال غرب الحسكة.

وبدا أن التصعيد العسكري المستمر لجيش الاحتلال التركي منذ ثلاثة أيام في الريفين الشماليين لحلب والحسكة، الهدف منه استنزاف مسلحي «قسد» وتدمير البنية التحتية لمناطق سيطرتها وتهجير سكان تلك المناطق، بعدما علقت أو بددت قمة رؤساء الدول الضامنة لمسار أستانا، (روسيا وإيران والنظام التركي)، العدوان الذي هدد النظام التركي في ٢٣ أيار الماضي بشنه لاقتطاع شريط حدودي من الأراضي السورية بعمق ٣٠ كيلو متراً لإقامة ما سماه «المنطقة الآمنة» المزعومة.

في ريف حلب الشمالي الأوسط، أعلنت مصادر أهلية لـ «الوطن» أن جيش الاحتلال التركي ومرتزقته التي يسميها «الجيش الوطني»، واصلوا القصف المدفعي والصاروخي الكثيف، ولليوم الثالث على التوالي، على قرى وبلدات مأهولة بالسكان مع توسيع رقعة قصفه ليطول أكبر عدد ممكن منها بغية تهجير قاطنيها إلى مناطق أكثر أمناً.

وذكرت المصادر، أن قصف يوم أمس المدفعي العنيف لجيش الاحتلال التركي، تركز على بلدتي حربل وتل مضيق، ما تسبب بأضرار مادية جسيمة في ممتلكات الأهالي وحرائق في أراضيهم، في ظل عجزهم على إخمادها لعدم توافر وسائل الإطفاء تحت وطأة القصف.

وأما في ريف حلب الشمالي الشرقي، فقد قالت مصادر محلية في مدينة الباب الخاضعة للاحتلال التركي وما يسمى «الجيش الوطني» لـ«الوطن»: إن جيش الاحتلال التركي استقدم أمس تعزيزات عسكرية جديدة إلى محيط المدينة، هي الثانية في غضون أسبوع والثالثة في غضون أسبوعين، قوامها مصفحات ومدفعية وناقلات جند وعتاد عسكري ولوجستي.

من جهة ثانية، ذكرت وكالة « نورث برس» الكردية التابعة لـ«قسد»، أن الشرطة العسكرية الروسية سيّرت أمس دورية مشتركة مع قوات الاحتلال التركي في ريف عين العرب الشرقي بريف حلب، وهي الدورية رقم ١٠٧ بين الجانبين في المنطقة.

إلى ريف الحسكة الشمالي، حيث ذكرت مصادر محلية لـ «الوطن»، أن الاحتلال التركي ومرتزقته، كثفوا قصفهم بالأسلحة الثقيلة باتجاه الريفين الشمالي الجنوبي لناحية أبو راسين، وبخاصة على قرى تل حرمل وبسيس ومزرية ودادا وأسدية وخضراوي في الريف الأول وخربة الشعير وتل الورد وقاهرة ودشيشة في الثاني، من دون معرفة أن وقعت خسائر بشرية في صفوف المدنيين، وذلك بعد جولة قصف مكثف وعنيف على أرياف البلدة في اليومين السابقين.

وأضافت المصادر: إن الاحتلال التركي ومرتزقته، ولليوم الثالث على التوالي، جددوا أمس استهدافهم بالمدفعية الثقيلة وقذائف الهاون على بلدات تل جمعة وتل طويل والطويلة غرب تل تمر شمال الحسكة، بالتزامن مع تحليق طائرات من دون طيار عائدة للاحتلال في سماء المنطقة، وخلفوا أضراراً مادية كبيرة في ممتلكات السكان.

في الأثناء، ذكرت وكالة «سانا»، أن الشركة العامة لكهرباء الحسكة أعادت محطة كهرباء تل تمر إلى الخدمة بعد الانتهاء من صيانة الأضرار التي لحقت بالشبكة الكهربائية المغذية لها نتيجة العدوان التركي الذي استهدف المنطقة منذ يومين.

في الطرف الآخر في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، رد الجيش العربي السوري وبقذائف مدفعيته على خروقات وقف إطلاق النار من قبل مسلحي ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي يقودها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، وذلك في محيط بلدات كنصفرة وكفر عويد والبارة وبينين والفطيرة وسفوهن بجبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي، موقعاً قتلى وجرحى في صفوفهم.

وفي البادية الشرقية، بيَّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، خاضت أمس اشتباكات ضارية مع خلايا من تنظيم داعش الإرهابي، في بادية السخنة بريف حمص الشرقي.

وأوضح المصدر، أن الدواعش كثفوا حضورهم العدواني بهذه المنطقة مؤخراً، باعتداءات متكررة على نقاط عسكرية وقوافل تجارية آلية، فكان لا بدّ من تطهيرها منهم، مؤكداً أن الوحدات المشتركة كبدت الدواعش خسائر كبيرة بالأفراد والعتاد.

بلا تعويض أو راتب تقاعدي

«النصرة» ينهي خدمات مئات المعلمين

أقدمت ما تسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، في مناطق سيطرتها في شمال غرب البلاد على إنهاء خدمات مئات المعلمين لديها بشكل قسري من دون أن تدفع لهم تعويضات أو راتباً تقاعدياً.

وأرسلت قبل أيام ما تسمى «مديريات التربية» التابعة لـ«الإنقاذ» في مناطق سيطرة «النصرة» في كل من محافظات حماة وحلب وإدلب، قوائم اسمية لمئات المعلمين مرفقة بقرارات تتضمن إنهاء خدمات أولئك المعلمين بسبب بلوغهم السن القانونية لانتهاء الخدمة، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وشملت القوائم ١٧٤ معلماً يتبعون لـ«مديرية التربية في إدلب» و٩٩ معلماً يتبعون لـ«مديرية التربية في حلب»، و٧ معلمين يتبعون لـ«مديرية التربية في حماة».

كما أرسلت تلك «المديريات» رسائل لما تسمى «المجمعات التربوية» التابعة لها، تقضي بإلزام مديري المدارس بطلب صور عن الوثائق الشخصية التابعة للمعلمين والمستخدمين بهدف تحديد تاريخ ميلادهم باليوم والشهر، ورفع كتاب إنهاء خدمة في يوم بلوغ المعلم السن القانونية لانتهاء الخدمة، وذلك تحت طائلة المساءلة في حال التخلف عن رفع كتاب إنهاء الخدمة في موعده.

وقد حددت ما تسمى «وزارة التربية» التابعة لـ«الإنقاذ» السن القانونية لانتهاء الخدمة بـ٦٠ سنة للمعلمين من خريجي المعاهد، و٦٥ سنة للمعلمين من خريجي الجامعات.

لكن الصدمة الكبرى التي تلقاها المعلمون، وفقاً للمواقع، كانت بإنهاء الخدمة القسري من دون دفع تعويضات أو راتب تقاعدي.

وذكرت المواقع، أنها حاولت التواصل مع ما تسمى «وزارة التربية» التابعة لـ« الإنقاذ» للوقوف على حيثيات القرار وسبب إصداره في الوقت الحالي الذي يعاني فيه المعلمون من تدني الأجور وعن سبب عدم دفع الرواتب التقاعدية للمعلمين الصادر بحقهم القرار، لكن «الوزارة» رفضت الإدلاء بأي تصريح بذريعة عدم وجود قرار رسمي رغم وجود قرارات رسمية صادرة عن «المديريات» التابعة لـ«الوزارة» ذاتها.

وأضافت المواقع: إن المفارقة الكبيرة في القرار الذي شدد على إنهاء خدمة المعلم في اليوم الذي يبلغ فيه السن القانونية، هي أنه لم يطبق على ما يسمى «وزير التربية» الذي تجاوز السن القانونية بأربع سنوات!.

وعبّر المعلمون الذين خصهم القرار عن صدمتهم الكبيرة بالتخلي عن خدماتهم في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها خاصة مع تقدمهم في السن وعدم قدرتهم على الانطلاق بمهنة جديدة أو سبيل جديد للعيش، حسب المواقع.

وكالات